التطور السياسي في موريتانيا في ظل السيطرة الفرنسية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢

أ د – نعيم كريم عجيمي الشويلي
الباحثة : أنوار حسين غزال

تمهيد

في الأول من أيلول ١٩٣٩ عند الساعة الخامسة صباحاً دخلت الجيوش الألمانية الأراضي البولندية دون سابق إنذار(١). فتدفقت القوات الألمانية عبر الحدود البولندية وأغارت طائراتها على العاصمة وارشو فدمرت نحو ما يزيد على نصف القوة الجوية البولندية وهي جاثمة على الأرض(٢).

وفي يوم الأحد الثالث من أيلول من السنة نفسها أعلنت بريطانيا الحرب ضد المانيا وبعد ساعات قليلة أعلنت فرنسا الحرب ضد المانيا أيضاً(٣). فكان ذلك بداية لحرب جديدة في أوربا وهي الحرب العالمية الثانية. والتي تعد اهم حدث عرفه العالم ، لما صاحبها من سعة المجزرة التي تعرضت لها الإنسانية ، والتي أدتإلى تغيير في ميزان القوى الأوربية وفي العالم(٤).

ABSTRACT

"The Political Development in Mauritania Under The French Rule"

On the 17th of July 1945, a conference was held in Potsdam, a district in Berlin- Germany. The conference hosted the presidents of the major three world powers, namely, they are; The USSR, The USA and The UK. It was the biggest conference ever held since the outbreak of WWII in 1939. The conference aimed at putting an end to the war which in return had undermined the greatness of such colonial Western powers as France. The latter had become a theatre for a war which destroyed its ground forces and almost all its infrastructures. Consequently, France was weakened morally and materially.

Northern African French colonies, i.e., Senegal, Mauritania, Guinea, Western Sudan, Ivory Coast, Porcine Faso and Niger were cut off the Atlantic due to the breakup of the transportation system that used to connect their trade to Europe throughout the war. In Mauritania, the case became worst as France followed the Allies and supported them with manpower as well as money.

The French politics in Western Africa was based on the direct rule which France itself drew for that region to destroy its tribal and classical institutes. However, this policy failed and was consequently replaced by the policy of creating a group of Africans able to build itself by itself

انعكاسات الحرب العالمية الثانية على افريقيا الغربية

في ١٧ حزيران ١٩٤٥ عقد في بوتسدام ، إحدى ضواحي برلين بألمانيا ، مؤتمر ضم رؤساء الدول الثلاث الكبرى التي حققت الانتصار على دول المحور وهم : ستالين ، رئيس الوزراء السوفيتي ١٩٢٤-١٩٥٣م ، ترومان ،الرئيس الامريكي الثالث والثلاثون (١٩٤٥-١٩٥٣)م، ووإتلي ، رئيس وزراء بريطانيا ١٩٤٥-١٩٥١م ، وهو اكبر مؤتمر ثلاثي يعقد بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩(٥).

كان الهدف وراء هذا المؤتمر وضع حد لنهاية هذه الحرب التي أدتإلى زوال عظمة الدول الاستعمارية الغربية خاصةً فرنسا ، بحكم كونها شكلت المسرح الأساسي لها ، حيث فقدت طاقتها البرية وتحطمت منشآتها وأبنيتها المختلفة ، مما أسهم في تقهقرها مادياً ومعنوياً(٦).

وفي افريقيا الغربية الفرنسية ، وهي المنطقة الواقعة شمال القارة الأفريقية والتي تشمل مستعمرات ، السينغال ، موريتانيا* ، غينيا ، السودان الغربي ، ساحل العاج ، بوركينا فاسو، دواميوالنيجر(٧)فقد أدت الحرب إلى انقطاع العلاقات بينها وبين المحيط الأطلسي ، نتيجة التفكك الذي أصاب طرق المواصلات ، مما شل عملية التبادل التي قامت تعكس العلاقة التجارية الجيدة مع أوربا طيلة مرحلة الحرب القائمة على المواد المصنعة الأجنبية (القماش ، والادوات) والمواد الافريقية (العلك ، والفول وغيرها) ، ونظراً للأهمية التي أصبحت تحتلها هذه المواد في نظر سكان المستعمرات ، فقد أدت ندرتها بل انعدامها أحياناً إلى ما يشبه الحصار الاقتصادي ، الشيء الذي عرض الأهالي للبؤس وخاصة في موريتانيا(٨).

ونتيجة لزيادة الطلب الواضح على البن والأخشاب اثناء الحرب فقد بدت موريتانيا وما جاورها من مستعمرات فرنسية خالية من محاصيلها ، حيث اختفت تجارة الموز من قائمة الصادرات وانخفضت صادرات الكاكاو إلى النصف وهذا ما اثر على اقتصاديات المنطقة(٩).

وقد ازداد الوضع سوءاً في افريقيا الغربية ، ومنها موريتانيا ، عندما انضمت إلى فرنسا الحرة(١٠)وأصبح لزاماً عليها ان تقف إلى جانب الحلفاء ، وما تقتضيه تلك المساعدة من إمدادات ودعم لا بالعنصر البشري فحسب وإنما بتوفير الإمكانيات المادية اللازمة لتمويل الحرب ، حيث كان عليها توفير ما يزيد على (٣٨٣,٩٣٦) طن سنوياً من الفول السوداني ، فضلاً عن كميات هامة أخرى من الكاكاو ، والأخشاب ، التي كانت تزخر بها هذه المنطقة(١١).إلى جانب دفع الضرائب على اقتصاد مستعمرات غرب افريقيا وفي هذه الحقبة ظهرت موجة من الجفاف اجتاحت كامل المنطقة مما اضطر إقرارها إلى رفع علم المعارضة والتنديد بالفقر والبؤس اللذين تعيشهما ، وقد ساعد على ذلك ظروف ما بعد الحرب والسياسة الفرنسية(١٢) الجديدة(١٣).

وعن الترابط الوثيق بين هذه العوامل ودور ذلك في تحول المجتمع الافريقي الفرنسي يكتب هاتش قائلاً ((ان استغلال رجال السياسة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأهداف المنبثقة عنها ، هي التي أدتإلى التحول الذي يمرُ به المجتمع في افريقيا الغربية))(١٤).

وقد أدتالأوضاع التي كانت سائدة في افريقيا السوداء وافريقيا الغربية إلى اخذ الأفارقة بزمام الأمور عندما رجحت الكفة لصالحهم. ولم يقف هؤلاء على التنديد بالبؤس والفقر فقط ، بل وجهوا نقدهم ، خاصة النخبة المثقفة إلى هذه السياسة الاستعمارية (١٥).

بروز الوعي الوطني في افريقيا الغربية (الفرنسية)

لقد رسمت فرنسا سياستها في أقاليم افريقيا الغربية على أساس فلسفة الحكم المباشر الذي سنته النظم الحكومية ، التي أقامتها في القارة الافريقية(١٦).وقد استهدفت هذه الفلسفة القضاء على المؤسسات القبلية والتقليدية في هذه المجتمعات من اجل إقامة سياسة جديدة ، وهي سياسة الاستيعاب ، وصبغ المستعمرات بصبغة فرنسية عن طريق فرض ثقافة فرنسا ولغتها ، وتقاليدها ونظمها الاجتماعية والسياسية(١٧). ويعني ذلك قطع كل صلة تربط الافريقي بتاريخه القومي وتدعيم ارتباطه بالوطن الأم فرنسا.

وقد عمد الفرنسيون إلى تطبيق هذه السياسة في جميع البلدان الخاضعة لنفوذهم. على الرغم من اختلافالأوضاع السياسية والحضارية لهذه البلدان. كما رافق هذه السياسة مبدأ التفرقة العنصرية ، حيث ميز الفرنسيون بين الأفارقة اللذين قبلوا بهذه السياسة ، وأولئك اللذين رفضوها(١٨).

إلاّ ان سياستهم هذه لم تنجح نجاحاً كاملاً ، فتم العدول عنها بإقامة سياسة المشاركة ، والتي كانت ترميإلى خلق مجموعة من الأفارقة قادرة على بناء نفسها بنفسها. وقد جاء العدول الفرنسي عن سياسة الاستيعاب وانتهاج سياسة المشاركة هذه مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نظراً للانهيار الكبير الذي حل بها خلال تلك الحرب(١٩).

وقد شهد العالم آنذاك مداً تحررياً لعب دوره البارز في الثورة على الاستعمار وعلى يد نخبة مثقفة. كانت قد ساهمت في التطورات العالمية. وذلك انها تعي الوسائل ، والخطط ، والأسرار الكامنة وراء قوة الاستعمار ، تلك النخبة التي بدأت في الظهور على الأراضي المستعمرة في مراحل مختلفة(٢٠).

وقد تسببت السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا في موريتانيا إلى بروز الوعي والإحساس بالوطنية لدى شعوب افريقيا الغربية كذلك أعطى ميلاد أحزاب وحركات سياسية تبلورت ونشطت وأصبحت قوية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث ظهرت في تلك المرحلة العديد من الأحزاب ، والمنظمات الطلابية ، والنقابات العمالية التي بدأت بفرض وجودها وأفكارها على فرنسا وتعبئ الشعوب ضد سياستها(٢١).

وهذا ما فرض بدوره على فرنسا انتهاج سياسة جديدة تمكنها من اكتساب هذه البلدان التي كانت بأمس الحاجة إليها ، تلك السياسة التي كان مؤتمر ابرازفيل فاتح عهدها.

فكيف انعقد ذلك المؤتمر وما هي آثاره على الأقاليم بصفة عامة وموريتانيا على وجه الخصوص.

١ـ مؤتمر ابرازفيل

انعقد هذا المؤتمر في ابرازفيل ، عاصمة الكونغو حالياً ، خلال الفترة ما بين ٣٠ كانون الثاني ـ ٨ شباط ١٩٤٤م وشكل مساهمة هامة في إعداد الصفقة الجديدة ، وقد ترأسه (ر. بلفان) مفوض المستعمرات في لجنة التحرير الوطني الفرنسي ، كما شارك فيه الحكام العامون وحكام أفريقيا السوداء ومدغشقر ، إضافةإلى ثلاث شخصيات غير استعمارية تمثل الجمعية الاستشارية المؤقتة بدون ان يكون لها حق الاشتراك في المناقشة. ولم يدع أي من ممثلي السكان المحليين للمشاركة في هذا المؤتمر ، الأمر الذي أضفى عليه طابعاً إدارياً استعماريا ، كما انه لم يكن يتمتع بأي سلطة لاتخاذ القرار(٢٢).

وقد تركز المؤتمر منذ بدايته إلى اعتبارات الانخراط في ((الاتحاد الفرنسي)) وهو طريق التطور والتقدم الوحيد الممكن بالنسبة للشعوب الأفريقية.وقد تخللت هذا المؤتمر عدة خطابات هامة كان أبرزها خطاب الرئيس (ر. بلفان) الذي ظهرت من خلالهأهداف فرنسا السياسية الجديدة حيث قال : ((إنما نريده ، هو تحمل المسؤوليات الكبرى والهامة الملقاة على عاتقنا اتجاه اولئك الذين يعيشون في ظل علمنا ، وخاصة بدون ان نتقاسمها مع أية مؤسسة اخرى))(٢٣).

وقد ترك هذا الخطاب أثراً كبيراً في نفوس الأفارقة اللذين كانوا يأملون في المزيد من الحقوق في ظل الانفراج الجديد الذي أخذت تعرفه العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها.

لكن إذا كان هذا المؤتمر قد اتسم بالصلابةاتجاه فكرة الاستقلال التي ميزته ، فان مقترحاته من ناحية اخرى كانت متساهلة فيما يتعلق بشؤون أخرى هامة كحق المواطنة مثلاً وغير ذلك من الحقوق التي منحها(٢٤).

وقد نصّت مقررات المؤتمر على منح السكان المحليين حق الاقتراع على المجالس الإقليمية والمجالس التمثيلية في كل مستعمرة ، وفتح أبواب هذه المؤسسات أمامهم بقدر ما هي مفتوحة أمامالأوربيين(٢٥) ، كما نصت توصياته على اللامركزية الإداريةوإقامة الجمعيات التشريعية في مختلف الإقليم ، وتطوير الإدارة ، وإدخال الأفارقة في مختلف القطاعات الحكومية طبقاً لسياسة الاشتراك التي سنها هذا المؤتمر(٢٦). ويعتبر مبدأ تمثيل بلدان ما وراء البحار في الجمعية التأسيسية حدثا جديداً.

ولم تقتصر توصيات هذا المؤتمر على الجوانب الإدارية والهيكلية وإنما تعدت إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تمخضت عن توصيات تشريعية هامة كتلك المتعلقة بالتحصيل الجديد للضرائب ، فضلاً عن توجهات جديدة أخرى بخصوص العمل الإجباري وغيره من الحقوق التي منحها المؤتمر(٢٧).

٢ـ اثر مؤتمر ابرازفيل في موريتانيا

لقد ظلت قرارات مؤتمر ابرازفيل حبرا على ورق مما أوقعه في تناقضات خطيرة كادت تصرفه عن المهمة الأساسية التي عُقد من اجلها ، فقد كان مجرد مؤتمر للاماني والوعود الزائفة ، حيث جاء من اجل تطبيق سياسة المشاركة والتجزئة التي أخذت فرنسا تنتهجها ، ذلك لأنه كان يهدف إلى هدفين أساسيين :

ـ تحسين ظروف حياة الأهالي في المستعمرات تمشياً مع الوضع الجديد.

ـ تكليف هؤلاء الأهالي ببعض المسؤوليات ، طبقاً للوضع الجديد في عموم الإمبراطورية.

وقد تم تطبيق هذه السياسة ذاتها في البلاد الموريتانية من خلال مجموعة ((افريقيا الغربية الفرنسية)) التي تنتمي اليها وبشكل ضمنها خصوصيات على الأصعدة التاريخية والاجتماعية السياسية مما انعكس على رصيدها من توصيات المؤتمر ، خاصة وانه بدا إصلاحياً أكثر مما هو ثورياً(٢٨).

وقد عمت هذه المفارقات جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك السياسية ، حيث كانت عاصمة الإقليم خارجة عن حيزه الجغرافي ، بل انه كان إلى ذلك الوقت جزءاً لا يتجزأ من (منطقة السنغال) ، التي يمثلها في الجمعيات المركزية الفرنسية كل من (لامين كي) و (سينكور) باعتبارهما ممثلين عن منطقة السنيغال الكبرى (السينغال ـ موريتانيا) ، وقد استمر هذا الدمج حتى ٢حزيران١٩٤٦(٢٩).

وعليه فقد أهّل هذا المؤتمر المجتمع الموريتاني كما أهلتهأيضاً ظروف نهاية الحرب العالمية الثانية لانفتاح سياسي جديد ستتفاعل معه مختلف القوى الموريتانية ، فكيف تم ذلك الانفتاح. وما هي أهم المميزات التي صاحبته.

انفتاح موريتانيا على الحياة السياسية المعاصرة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٢م

لقد بات الشعب الموريتاني يناضل ضد السيطرة الاستعمارية الفرنسية في سبيل استرجاع حريته على الصعيدين العسكري والسياسي في آن واحد. مثله في ذلك مثل جميع شعوب العالم المستعمرة التي كانت نتائج الحرب العالمية الثانية ـ آنفة الذكر ـ في حد ذاتها انتصاراً لها ، رغم ما في ذلك من مفارقة. تلك الشعوب التي علمتها هذه الحرب ان عدوها الاستعماري ليس قدراً لا يقهر.

وهكذا نرى ان ميزان القوى العالمي قد سجل على اثر هذه الحرب الكونية ميلاً ملحوظاً لصالح الشعوب المضطهدة ، حتى ان منظمة الأمم المتحدة التي نشأت عام١٩٤٥ والتي كانت خاضعة لسلطان القوى الاستعمارية ، قد سجلت في ميثاقها حق الشعوب في تقرير مصيرها. وحتى ان فرنسا القوة الاستعمارية أعلنت في ديباجة دستورها الصادر في عام ١٩٤٦ انها تسعى لقيادة الشعوب التابعة لها نحو حريتها في إدارة نفسها بنفسها. وممارسة شؤونها بصورة ديمقراطية وانها تجنب أي نظام استعماري قائم على التعسف ، وتضمن لكل شخص ممارسة الوظائف العامة ، كما تضمن حق الممارسة الفردية والجماعية للحقوق والحريات المعلنة أعلاه(٣٠) ، الشيء الذي جعل الوضع ملائماً لحصول المستعمرات الفرنسية غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية على نظام حقوقي جديد أصبحت بمقتضاه أقاليم في نطاق ((الاتحاد الفرنسي)) ، ومن حق مواطنيها ان يغدوا مواطنين فرنسيين تحق لهم الممارسة الانتخابية.

أما الأجهزة التي تشكلت حسب دستور عام ١٩٤٦. فهي مجلس الجمهورية ، ومجلس النواب وخصصت فيه المقاعد للمستعمرات. إذ ان الجمهورية كما نص الدستور وحدة لا تقبل التجزئة. وكان نصيب موريتانيا مقعداً واحداً في هذا المجلس ، أي انها ظلت متأخرة حتى بالنسبة لجيرانها في غرب أفريقيا من حيث نسبة التمثيل. أما الجهاز فهو مجلس الاتحاد الفرنسي ، وقد وزعت في المقاعد بالمناصفة ، مائة وعشرون مقعداً لفرنسا ومديريات ما وراء البحار (الجزائر ـ جزر مارتينيك ـ اجواد لوب ... الخ) ، ومائة وعشرون لبقية المستعمرات التي اختلفت أوضاعها القانونية ، وقد صارت موريتانيا احد أقاليم ما وراء البحار(٣١). وقد بقيت موريتانيا رغم خضوعها للاستعمار عام ١٩٠٣ منطقة شبه معزولة عن العالم ، الشيء الذي جعلها لا تتأثر كثيراً بالتطورات النسبية الحاصلة في المستعمرات إلاّ مع أربعينيات القرن العشرين ، عندما أخذت تنفتح على العالم من خلال الشكل الانتخابي الجديد، الذي ادخلته صيغة عام ١٩٤٦ ـ الآنفة الذكر ـ. وسواء كانت هذه العزلة نتيجة للعزوف البيضاني(العرب والبربر) عن الحياة السياسية والاكتفاء بالعيش في ظل السلم الذي وفره الاستعمار ، أو تعلق باللا أهمية التي تكتسبها اقتصادياتها آنذاك بالنسبة للمستعمر ، فان تلك المرحلة قد مثلت بحق مرحلة ظلامية بالنسبة لها(٣٢).

ومهما يكن من أمر فان انفتاح موريتانيا على الحياة السياسية المعاصرة قد تم من خلال أفريقيا الغربية ابتداءً من عام ١٩٤٦ نتيجة عدة دوافع جذرية فرضتها ظروف ما بعد الحربأدتإلى الخروج من حلقة الاستعمار(٣٣) ، حيث شكلت تلك الدوافع الباب الذي ولجت البلاد منه عالم السياسة بما أدخلته من انتخابات وما نتجته من مجالس أصبح بمقدور الأقاليمالأفريقية الدخول إليها ، وبعد ان حل في موريتانيا كما في غيرها إدرايون مدنيون محل معظم الإداريين العسكريين ، وجرت في البلاد لأول مرة عملية انتخابية لاختيار نائب

يمثلها في البرلمان الفرنسي طبقاً لما ينص عليه الدستور الفرنسي الصادر ١٩٤٦(٣٤). فكيف جرت تلك الانتخابات ؟ وما هي انعكاساتها السياسية والاجتماعية على الشعب الموريتاني ؟

انتخابات ١٩٤٦م وانعكاساتها السياسية والاجتماعية

ظلت موريتانيا حتى انتخابات ١٠/ت١٩٤٦/٢ النيابية تابعة للسينغال في التمثيل حيث مثلت إلى هذا التاريخ باعتبارها من دائرة السينغال ـ موريتانيا من طرف الاشتراكيين : (لامين كي وسينكور) مما يدل على التهميش الذي عرفته والذي كان له أثره في هذا الإقليم كما سيكون له أيضاً في مصيره إلى حين. كما ذكر سابقاً ،ذلك ان الزعامات التقليدية التي اقر الاستعمار لها سلطتها قد اكتفت بذلك لتبقى رغم نفوذها في المجتمع مجرد أدوات طبيعية في يده ، ولان هذا الاستعمار يتحاشى مبدئيا اي نظام من شانه تغيير المجتمع حتى يظل محتفظا بشكله العقيم الذي ميزه خلال تاريخه السابق(٣٥).

وإذا كانت هذه الانتخابات التشريعية رمزاً لانفتاح موريتانيا على الحياة السياسية المعاصرة فانها منحتها الفرصة كذلك للخروج من الغفلة الاستعمارية التي فرضتها اغلبية النخبة المحلية(٣٦).

وقد جرت هذه الانتخابات بين مرشحين هما : ايفان رازاك ، وهو إداري فرنسي ، واحمد ولد حرمه ولد ببان(٣٧).

ومن المعروف ان اختيار أجنبي فرنسي كممثل لمجتمع ابيض إسلامي يدعو إلى الحيرة. إلاّ انه غير مستبعد في تلك المرحلة خاصة وان رؤساء القبائل التقليدية كانوا يرون ان اختياره أكثر ميلاً إلى الموضوعية باعتباره اقدر على الوفاء بوعوده الانتخابية من أي مرشح محلي سيعمل على إعطاء الحظوة لوسطه القبلي على الأوساطالأخرى. كما حظي رازاك بمميزات أخرى ، إضافةإلى خبرته الطويلة كرئيس دائرة بالإدارة الفرنسية ، فقد ركز دعايته على إظهاره اختلاف كبير مع منافسة الاشتراكي احمد ولد حرمه.

أما حرمه ولد ببان فقد سبق ان حظي بالفرصة للظهور بقدر من الشجاعة ، حيث يروي ((حميد الموريتاني)) تلك الحادثة التي تسبب فيها حرمة ، أبانأمسية نظمها الوالي العام في موريتانيا بمدينة إطار قائلاً : ((قام الوالي الذي كان في زيارة رسمية في إطار بدعوة السلطات المدنية والعسكرية في المنطقة ، كما جرت العادة ، إلى العشاء في مطعم الضباط وهو بيت معروف من طرف الجميع بممارساته الخاصة وفي وقت الشاي تم ـ تبعاً للعادة ـ إحضار دفعة من الفتيات (الحرات) في المدينة. وبدأن في قلع ثيابهن استعداداً للرقصة المعروفة برقصة (الضفدع). لكن السيد حرمه وقف في هذه الأثناء ، وصاح غاضباً من اجل دينه وشرف عرقه ، ورمى بأدوات الشاي في كل الاتجاهات ، مبعثراً القطع الزجاجية على الأرض. وتفرق الجميع ، وتمت بطبيعة الحال متابعة حرمه بسبب هذا السلوك السيئ المخجل جداً بالنسبة للمترجم)) (٣٨).

والواقع ان حرمه كان مدعوماً من طرف الحزب الاشتراكي السينغالي الذي تأسس عام ١٩٣٥م بزعامة لامين كي ، وحوّل إلى فيدرالية سينغالية متفرعة عن الفرع الفرنسي للعمالية الدولية SFAIOعام ١٩٣٨. وقد كان هذا الدعم ضرورياً بالنسبة له ، نظراً إلى حاجته لمساندة التجمعات الزنجية على الضفة الجنوبية لنهر السينغال ، الذي ينبع من هضبة فوته جالو في غينيا ويمر عبر غينيا ومالي والسينغال ثم ينتهي الى المحيط الاطلسي ، ذلك ان الأمر القانوني الصادر عام ١٩٤٥م كان يعطي حق التصويت للشيوخ والموظفين والتلاميذ القدامى في المدارس وقدامى العسكريين(٣٩).

وكان هؤلاء الموظفون والعسكريون القدامى كثيرون في الدوائر الجنوبية بحيث مثلت التجمعات الزنجية على الضفة الجنوبية أغلبية المسجلين في الدفاتر الانتخابية ، رغم انهم من الناحية الديمقراطية لا يشكلون الا اقلية صغيرة في موريتانيا ، وباعتراف الحاكم العام في أفريقيا الغربية الفرنسية ، فان غالبية المواطنين العرب حرمو من المشاركة السياسية. وكانت الأغلبية السوداء بمثابة قاعدة انتخابية للمرشح الذي سيعلن لامين كي وسنكور في السينغال مساندته(٤٠).

ومن جهة أخرى فان الفرع الفرنسي للدولية العمالية كان الحزب الوحيد ، حقيقة ، المنظم في موريتانيا غداة انتخابات ١٩٤٦م. وهو يملك فروعاً في كافة المراكز بالاقليم تقريباً(٤١).

إلاّ ان حرمه لم يكن مرشح الناخبين الزنوج فقط وإنما كان مرشح كل الساخطين وغير الخاضعين للهيمنة الاستعمارية ، وأولئك الذين يشعرون بان حصص هذه الهيمنة لم توزع بعدالة ، لذلك دعم من قبل تجمعات قبلية تقليدية مناهضة للمتعاونين الأوائل مع الإدارة الفرنسية(٤٢).

وبناء على ما تقدم فقد كان لكل من المرشحين امتيازاته التي تخول له الفوز ، غير ان الحظ كان في النهاية حليف حرمه ولد ببان الذي تم انتخابه في ١٠ ت٢ ١٩٤٦ كنائب لموريتانيا بعد حصوله على ٦٠٧٦ صوتاً من ٩٦١١ مدلى بها(٤٣).

هكذا افسح المجال لاول مرة امام بروز الحركة الوطنية التي استطاعت بخطابها التعبوي وامكاناتها المحدودة وانتظامها الهش ان تهزم المرشح الفرنسي رازاك الذي كانت تدعمه الادارة الفرنسية المشرفة على الانتخابات ، تلك الحركة التي ارتبطت بزعيمها احمد ولد حرمه ولد ببان (المتوفي سنة ١٩٧٩م).

وبالرجوع الى البرنامج السياسي لهذا النائب الاول يتبين انه يتمحور حول المرتكزات الاساسية التالية :

أ- تاجيج روح المقاومة الوطنية اتجاه الاستعمار بالاستناد الى المرجعية الدينية واستثمار تراث الجهاد الحربي والثقافي الذي اضطلع به امراء البلاد وعلماءها منذ الاحتلال الفرنسي (وهكذا استطاع استمالة قطاع عريض من الوسط الديني الذي افتى الكثير من علماءه بوجوب مناصرته وتاييده دفاعاً عن العقيدة).

ب ـ استخدام الورقة العروبية والدعوة الى ربط المستعمرة الموريتانية بالمحيط المغاربي، والاهتمام بالقضايا القومية الكبرى. وقد دلت على هذا التوجه موافقه الرافضة لاعتراف فرنسا بدولة اسرائيل ، والذي عبر عنه بشدة وصلابة في البرلمان الفرنسي ، مما ادى في النهاية الى الانسحاب من عضوية الفرع الفرنسي للعمالية.

ج ـ النزعة الاجتماعية (الاشتراكية) : التي بدت في تبنيه مجموعة من الاصلاحات الملموسة، التي تمس تركيبة المجتمع ، ومن بينها العمل على انصاف المجموعات (المضطهدة) التي تحالفت مع خصمه الاستعماري (نلاحظ في هذا السياق انتماء النائب حرمه الى اليسار الفرنسي) (٤٤).

ولم تستطع الادارة الاستعمارية ابداً ان تفهم الدوافع العميقة التي تولد المواقف السياسية عند حرمه. فقد كانت التقارير السياسية لقادة تلك المرحلة تترك الانطباع بانه شخص غير متماسك وغامض ولا عقلاني. غير ان التقييم المبالغ فيه كان يعود اساساً الى ان غالبية الاوربيين ((لم يكونوا ـ عدا استثناءات قليلة ـ قادرين على فهم مدى الاختلاف بينهم وبين البدو)) (٤٥).

وقد بدأ مناصرو حرمه في التدهور ، الشيء الذي كان له كبير الاثر على حركته السياسية.

ولم يقف الشعب الموريتاني مكتوف الايادي امام تلك التطورات السياسية التي عرفتها البلاد مع منتصف الاربعينيات من هذا القرن ، بل تفاعل معها رغم الوعي السياسي الكبير لديه ، واستطاع مع ذلك ان يوفق بين الجديد (التطورات السياسية) والقديم (اصالته البدوية)، فادلى كل فرد او الاغلبية على الارجح باصواتها للشخص الذي ترى فيه مصلحة ادراة البلاد ودعمته بكل ما لديها من غالي ونفيس ، فاقيمت المهرجانات ، وضربت الطبول تبعاً للعادة الموريتانية. وقد كان ذلك في جو من الديمقراطية والتسامح. وكمثال على تفاعل الشعب الموريتاني مع هذه الانتخابات نذكر ما قام به تجار قبيلة (ايدوعل) التي ينتمي اليها المرشح حرمه غداة الانتخابات ، حيث جمع هؤلاء التجار الاموال من اجل مساعدته(٤٦).

وتجدر الاشارة كذلك الى الدور الكبير الذي لعبته المشاعر الدينية في هذه التظاهرات الانتخابية.فبالاضافة الى الانقسام الذي عرفته الطرق الصوفية ، خاصة البكائية والتيجانية ، قد تداخلت الاهداف والاغراض السياسية والاقتصادية تداخلا كبيراً مع المفاهيم الدينية التي وجدت اصداءاً لها في هذه الانتخابات ، مما جعل البعض يعتقد ان انتصار حرمه على رازاك هو ((انتصار الاسلام على الكفر)) ، ويتهمون هذا الاخير بانه كافر مرتد(٤٧).

وكما عثر على وثيقة كتبها قاض من قبيلة (ايدوعل) في عام ١٩٤٥ يقول فيها ((ان من صوت لمسيحي ـ ويعني رازاك ـ فهو كافر)) (٤٨).

وتعتبر انتخابات تشرين الثاني ١٩٤٦ هذه ، اول اختبار جدي يواجه التجربة السياسية الجديدة ، كما تعتبر ايضا نكسة للسياسة الاستعمارية ، ذلك بانها اخرجت من صلب المجتمع المحلي رجلاً غير مرغوب فيه افقد الادارة الفرنسية مراقبتها على المجال السياسي الوليد(٤٩).

ويوضح ((كابريال فيرال)) الارتباك الذي تعرضت له السياسة الاستعمارية بسبب نجاح حرمه من خلال تقييمه لهذا الرجل ، فهو بالنسبة له ((قبل كل شيء ذلك الذي يمكن للذهنية الاوربية ان تفهمه : السجين ، الوريث الطبيعي لماضيه وللتقاليد. كان جده ضالعاً في اغتيال كبلانعام ١٩٠٥. وبالنسبة لحرمه ، لقد قال لي ذلك في ما بعد : كان في سياق جديد نوعاً من المساهمة في التواجد داخل اتحاد لا يسبب الخجل))(٥٠). ولم تصطدم هذه الانتخابات النيابية الاولى بالسلطة الاستعمارية وحدها ، وانما لم ترق نتائجها كذلك للزعامات التقليدية. فبالنسبة لزعامات (العرب المحاربين) كان شعورهم بالقلق مبرراً بالتهديد الذي اقال سلطتهم وامتيازاتهم. فلم يكونوا راضين ابداً عن انتقال السلطة السياسية من بين ايديهم الى رجل من (الزوايا).

وحتى بالنسبة للزوايا فان جزءاً كبيراً من انصار الطريقة القادرية بات غير مرتاح لوجود مريدي الطريقة التجانية على واجهة المسرح السياسي ، وعليه فان غالبية الشيوخ والزعماء التقليديين دعوا بالعودة الى (النظام القديم). وفي هذا السياق صرح عبد الله بن الشيخ سيديا في مناسبة استقباله من طرف المفوض السامي في سين لويس قائلاً : ((على هذه الطريقة التي لا نعرفها جيداً يجب ايضاً على فرنسا ان تقودنا من يدنا طويلاً(٥١).

وقد تفاعل الشعب الموريتاني مع هذه الانتخابات الجديدة ، والتي فتحت له الباب من اجل بناء وحدته السياسية ، والولوج في ركاب التطورات السياسية المعاصرة كما يقول اول رئيس للبلاد : ((اذا كانت وحدتنا الادارية قد تمت منذ ذلك التاريخ ـ تاريخ احتلال فرنسا لموريتانيا ١٩٠٣م ـ فان الوضعية التأسيسة لسنة ١٩٤٦م ، هي التي مكنتنا من تكوين وحدتنا السياسية بتمثيل الشعب في جمعية قائمة بجانب السلطات العليا للاقاليم))(٥٢).

واذا كانت هذه الانتخابات قد سمحت للشعب الموريتاني بالانفتاح على الحياة السياسية المعاصرة ، فانها قد ادت ايضاً الى انقسامه وزرع بذور الحقد والحسد بين فئاته. حيث اصبح المواطن الموريتاني يفضل التصويت لمرشح ما ، لان الشخص تربطه به سوء معاملات يصوت للمرشح الاخر ، او لانه ينتمي الى القبيلة الاخرى ، بدون ان ينتبه الى وعود المرشح الانتخابية وبرامجه السياسية(٥٣). الا انها رغم ذلك كلّه ، كانت عاملاً مساعداً على ميلاد تكتلات ، واحزاب سياسية ستحمل لواء السياسة المعاصرة في موريتانيا ، فكيف اذاً نشات تلك الاحزاب وما هي اهدافها السياسية.

نشاة الاحزاب الاولى في موريتانيا

تعد الظاهرة الحزبية حديثة في افريقيا. باستثناء ليبريا ومصر. ولم تنشأ الاحزاب رسمياً الا بعد الحرب العالمية الثانية ، مع ظهور الحركات الوطنية ومطالبتها بالمزيد من المشاركة السياسية. وكذلك مع تزايد عدد المؤسسة الاستعمارية ، التي ما فتئت تفتح المجال امام العديد من فرص الادارة الذاتية(٥٤).

وقد تميز الاستعمار الفرنسي ـ في اغلب الاحيان ـ بمركزية فائقة. اذ ان كل الاقاليم الخاضعة له شهدت نظاماً ادارياً واحداً. وهو ما ادى الى ان يظل التطور الذي عرفته هذه الاقاليم متشابهاً ومترابطاً في عمومه ، لذلك فان اغلب الاحزاب السياسية بافريقيا المرتبطة بفرنسا ظهرت في نفس المرحلة تقريباً ، مع تطبيق دستور ٢٧ ت١ ١٩٤٦م ، الذي سمح لرعايا الافارقة بحق المواطنة الفرنسية ، والتصويت ، والتمثيل في المؤسسات السياسية. وتبعاً لذلك شعر الناخبون الجدد بضرورة تاسيس احزاب سياسية لاعطاء معنى للحريات الجديدة التي نعموا بها. وقد مر التطور اللاحق لهذه الاحزاب بمرحلتين :

١ـ مرحلة التعبئة للاحزاب السياسية من (١٩٤٦ ـ ١٩٥٠).

٢ـ مرحلة قيام احزاب افريقية صرفة (ابتداءاً من ١٩٥١)(٥٥).

والواقع ان موريتانيا لم تتخلف عن المسار العام لهذا التطور. وقد كانت عملية ادخال التصويت العام الى البلاد فيما بعد ، عاملاً مساعداً على رفع مستوى الوعي السياسي على الرغم من ان هذا التسيس الناشيء قد

اخذ وجهة خاطئة ، لانه كان يجري في نطاق البنية التقليدية مما أدىإلى ميلاد أحزاب سياسية قائمة على أساس النزعة الانتخابية(٥٦).

وقد كان فوز النائب حرمه ، وسياسته التقدمية ، السبب الأساسي في ظهور تذمرات كبرى بين أوساط الفئات العليا المحافظة ، الشيء الذي جعلها تنتظم في هيئة معارضة قوية عرفت بالاتحاد التقدمي الموريتاني الذي كان أول تكتل سياسي عرفته البلاد في تلك المرحلة فكيف نشأ ذلك الحزب ؟ وما هي نواياه السياسية ؟ وكيف كانت ردة فعل حرمه ومناصريه ، كنائب منتخب رسمياً من طرف الشعب ؟

١ـ حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني

تأسس حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني. بعد مؤتمر روصو ١٦ شباط ١٩٤٨، من طرف الزعماء التقليديين ، والشباب خريجي المدارس الاستعمارية المدنية. ولم يكن الاتحاد التقدمي هذا إلا ((تحالفاً من الوجهاء موجهاً لضمان احتكار اوليغارسية معينة للمناصب السياسية والإدارية الممنوحة من طرف القوى الاستعمارية))(٥٧).

وقد أسندت رئاسته الشرفية لكل من الجنرال ديغول، وعميد الشيوخ التقليديين (سليمان بن الشيخ سيديا) ، اما قيادته الفعلية فقد وليت (لعبد الرحمن بن اسويد احمد) أمير تكانت ، وبعض الزعماء الزنوج مثل : (اكادو) و (مامادوبا)(٥٨).

ويدعو منهاج هذا الحزب الى تحقيق وحدة جميع سكان موريتانيا ،دون تمييز لعرق او حزب حتى تصبح عضواً فعالاً في الاتحاد الفرنسي والمحافظة على التقاليد الجديدة السياسية منها والثقافية(٥٩).

ومن هذا الطرح يظهر جلياً الصراع مع حرمه ، الذي يبدو من خلال نهجه السياسي انه وجه ضربات قوية لأركان هذا الحزب الذي أعلن بوضوح مواجهته وتأييده التام والكامل للسلطة الاستعمارية(٦٠). وذلك ما عبر عنه في مجلة ((كونكورد)) في عددها الأول سنة ١٩٤٨م قائلاً : ((يذهب ـ أي حرمه ـ حتى يريد ان يسيطر على جميع سلطاته ، التي لا هي ذات جوهر تقليدي ولا هي مقبولة من الجميع))(٦١). وبذلك فان الاتحاد وشبيبته يشكون في شرعية النائب ، التي خوله اياها القانون ، متناسين الانتخاب الذي انتصر فيه منحه ذلك المنصب وامام هذا الصراع القوي بات من الضروري على النائب حرمه ومناصريه تكوين جبهة مضادة لعلها تقف في وجه الاتحاد التقدمي الذي اصبح حجر عثرة امامه مشكلاً تحدياً سافراً ومنافساً خطيراً بعد ان ربح المجلس الاعلى ، وتكتل في اطار حزب معارض قوي ، لاسيما وان موعد انتخابات الجمعية الثانية قد اخذ يقترب ، مما يستدعي والحالة هذه التكتل والتعبئة. وقد تجسد ذلك عملياً عندما تم انشاء حزب تقدمي اشتراكي عام ١٩٥٠ في مدينة روصو عرف بحزب الوئام (التفاهم).

٢ـ حزب التفاهم (الوفاق)

لقد تم تاسيس هذا الحزب في مدينة روصو سنة ١٩٥٠م ، عاصمة ولاية الترارزة الموريتانية الواقعة على مقربة من الحدود السينغالية ، من طرف الشباب الموريتاني (الاشتراكي) كردة فعل على حزب الاتحاد الذي يسعى الى الاطاحة بالنائب حرمه ولد ببانالرئيس الفعلي لهذا الحزب. ومن اهم اعضائه (اديباور صار ، والدي ولد سيد باب ، وافال هارون). ويهدف انطلاقاً من فلسفة اشتراكية معينة الى ما يسميه الحزب (تطور البلد من تركيبه فيدرالية اقطاعية نحو بنية ديمقراطية بمساعدة فرنسا وفي اطار الوحدة)(٦٢).

ويعتبر اتجاه حزب الوفاق الاشتراكي الذي كان النائب حرمه قد مثله ، هو ذاته ما حاربه الاشراف وعملوا كل ما بوسعهم لاستئصاله ، والقضاء عليه ، قبل ان يستشري خطره ويحدث بلبلة اجتماعية ، يحرص الاشراف بطبيعتهم على تفاديها. وهو ما لا ترغب الادارة الفرنسية نفسها فيه ، لما يشكل من خطر على مصالحها. وعليه فان التحول العام الذي اصاب المسار السياسي، الذي يتزعمه حرمه. فضلاً عن التعبئة المضادة التي يقوم بها منافسه حزب الاتحاد التقدمي ، قد ادى الى تداعي الحزب وتشتته بعد ان كان امل الشباب ورجاء الامة. وذلك ما يبدو واضحاً من خلال خطاب النائب حرمه ولد ببان غداة انتخابات ١٩٥١م قائلاً : ((فالى الان لم يظهر منا الا العجز وقصر الهمة ، وعدم الاهتمام في الامور العامة ، بل اكتفينا بالامور الخاصة والمصالح الشخصية واتباع اراء اهل الفساد ، وعدم الالتفات الى آراء اهل الاصلاح والسداد ... الخ))(٦٣).

ولم يكن حزب الوفاق الا حزب (ابراغماتي) ، ضعيف التوجه السياسي والايديولوجي بل انه كان رابطة اشخاص اكثر من كونه حزباً سياسياً. ولم يكن هؤلاء الاشخاص يمثلون الا اقلية صغيرة من تلك الرموز ذات الوزن في الخريطة الاجتماعية القائمة في البلاد(٦٤).

وقد كان هذان الحزبان (الاتحاد ، والوفاق) مجرد تجمعات اشخاص وارتباطاتزبونية ضعيفة الهيكلة وبدون تأطير حقيقي ، حتى في حالة حرمه ، فحين ما تكون التصورات الشاملة واضحة يصبح التعبير في مستوى رفيع من العمومية والتجريد. وفي هذه الحالة لا مجال للحديث عن برامج ملموسة توضع لجلب الناخبين(٦٥) ، وربما يفسر ذلك فشل حزب الوفاق في الانتخابات النيابية المحلية لعام ١٩٥١م ، وشل آلته الانتخابية طيلة المرحلة التي عقبت ذلك.

وعلى العموم فقد كانت هذه الاحزاب ثمرة التطور الناجم عن التغيرات السياسية على المستوى الفرنسي ، ضمن تفاعله مع ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث ادت الى التخفيف من هيمنة الدولة الاستعمارية السياسية ، باستحداث هياكل سياسية جديدة تربطها بمستعمراتها كما رأينا ، مما سمح لها ببسط ارائها ونشر افكارها ، خاصة في افريقية الغربية.

ولكن يبدو ان هذه الاراء كانت منسجمة مع تلك الاطر، حيث لا يحدث ذلك خدوشاً في خطط فرنسا الاستعمارية. الشيء الذي اثر على ماهيتها وجعلها بالتالي اسير الانساق للاستعمار(٦٦).

انتخابات ١٩٥١م وتاثيرها على المسار السياسي

لم تكن انتخابات ١٩٥١م النيابية في موريتانيا ، الا حلقة من الشرعية الانتخابية التي منحها الدستور الفرنسي الصادر في تشرين الاول ١٩٤٦م للاقاليم الافريقية الغربية ، ذلك الدستور الذي سمح باحتلال منصب النيابة لمدة ٥ سنوات. وقد دارت هذه الانتخابات بين حزب الاتحاد التقدمي الذي كانت تدعمه الادارة الفرنسية ، وحزب الوفاق الموريتاني الذي كان يتزعمه النائب الاول للبلاد حرمه ولد ببان كما سبقت الاشارة.وقد واجه هذا النائب الاول في هذه الانتخابات مرشح حزب الاتحاد التقدمي (سيد المختار انجاي المتوفي شباط ١٩٩٧م)، ذلك الشخص الذي وجدت فيه الادارة الفرنسية ضالتها ، حيث لم تكن تتخوف من قيامه بتأسيس سلطة خاصة به. فهو لا يوجد ضمن اتجاه نافذ ، هجين من العرب والزنوج ، لا ينتمي الى زعامة تقليدية بعينها.وقد توج الاتحاد التقدمي سلطته بفوز هذا المرشح في الانتخابات النيابية المحلية ١٧ حزيران ١٩٥١م. وكان ذلك ايذانا بنجاح الادارة الاستعمارية ، الى غير رجعة ، في التحكم في مسار الحياة السياسية(٦٧).

وقد يعود ذلك الى تخلي حرمه ولد ببان عن الفرعي الفرنسي للدولية العمالية ، حيث لم يعد يمكنه الاعتماد على مساندة (سود) ضفة النهر ، كما كان سابقاً في انتخابات ١٩٤٦م ، ذلك ان الاتجاه الديمقراطي للمقاومين ، والذي انتمى اليه حرمه لا يملك القوة اللازمة لدعمه في هذه الانتخابات مما عرض حزب الوفاق الى الهزيمة ، حيث حصل مرشحه على ٢٣,٦٤٩ صوتا مقابل ٢٩,٣٢٣ لصالح مرشح الاتحاد ، وقد اتهم حرمه الادارة الفرنسية بحصولها على تعليمات سرية من اجل نجاح (سيد المختار انجاي)(٦٨).

ولم يكن انهيار هذا الحزب اعتباطياً ولا مفاجئاً تم بالصدفة ، وانما كانتنتيجة طبيعية في سياق تاريخي طويل ومعقد شهد خلاله ضروباً من المحن والهزائم ، فرغم الجهود التي بذلها اعضاءه من اجل كسب الحملة الانتخابية لسنة ١٩٥١م ، والدعم الذي من المحتمل انه لقيه من وزير المستعمرات في ذلك العهد افرانسوا ميتران(سياسي فرنسي عاش ١٩١٦-١٩٩٦) فقد خسر الهدف والمعركة(٦٩).

وتجدر الاشارة الى ان حملة حزب الاتحاد الدعائية ـ كما هو واضح من خلال اهدافه ـ كانت مستخدمة ضد النائب كل قواها من اجل محوه نهائياً من الانتخابات المرتقبة ، محققاً تغلغلاً هاماً في الاقاليم يحدوه على ما يبدو النجاح الذي سجله هذا الحزب في انتخابات المجلس الاعلى عام ١٩٤٧، والمباركة التي هو موضعاً لها من الادارة الفرنسية. وذلك ما تم تحقيقه في هذه الانتخابات ، التي تعتبر انفتاحاً جديداً على الحياة السياسية المعاصرة.وقد كانت هذه الانتخابات اكثر حماساً من سابقتها ، واتسمت بالديمقراطية والتسامح ربما لانها بين مرشحين محليين(٧٠).

ولكن اذا كان المجتمع الموريتاني قد عرف انفتاحاً سياسياً معاصراً من خلال هذه الانتخابات فان اختياراته تلك قد ظلت اسيرة الاسرة والقبيلة ، لا للكفاءة والبرنامج الوطني مما اثر على قيمة هذا الانفتاح والتطور.

ومهما يكن من امر فقد نجح الاتحاد في سحب الشرعية من حرمه ومن ورائه حزب الوفاق ليملأ ممثله سيد المختار انجاي مقعد النائب في البرلمان الفرنسي لمدة خمس سنوات القادمة ، لكن الهزيمة الساحقة الهام لن يتم الا في انتخابات الجمعية الاقليمية مارس ١٩٥٢م ، عندما حصل حزب الوفاق على ٤ مقاعد فقط مقابل ١٧ مقعد للاتحاد من اصل ٢١ مقعداً[٧١] ، الشيء الذي جاء لتسود هيمنة الاتحاد على الساحة السياسية في ذلك العهد. وما ان انتهى التنافس الرامي الى الفوز بالمقاعد في الجمعيات المركزية والمحلية ، حتى اختفت الى حين تلك الحيوية السياسية التي عرفها الاقليم ، والتي كان من شأنها ان تنضج فكره السياسي. وذلك ما ادى الى ركود سياسي ستشهده البلاد مع مطلع عام ١٩٥٢.

الهوامش والمصادر

١ـمحمد كمال الدسوقي،تاريخ المانيا،القاهرة، ١٩٦٩ ،ص١٤٦.

٢ـفرانس واجورج وآخرون،موسوعة تاريخ أورب العام، ترجمة حسين حيدر، بيروت ، ١٩٩٥ ،ص٤٢٩.

٣- David J. Dallin , Soviet Russia´s foreign Policy 1939 – 1942 , Sixth Edition , Yale university press , U.S.A , 1952 , P. 67.

٤- Collection GREHG , Histoire de 1945 a´nosjours , classe terminals , Hachette , 1989 , P. 79.

٥- Ibid , P. 25.

٦ـجون هاتش ، تاريخ إفريقيا بعدالحرب العالمية الثانية ، ترجمة عبد العليم ، القاهرة، ١٩٦٩ ،ص٨.

*** موريتانيا : يرجع هذا الاسم الى العهد الروماني حيث اطلقه الرومان على منطقة شمال افريقيا كلها ، وكانت هناك دولتان قديمتان في شمال افريقيا تحملان هذا الاسم وهما موريتانيا القيصرية وموريتانيا الطنجية. وعندما برز المشروع الاستعماري الفرنسي في نهاية القرن التاسع عشر بعث هذا الاسم من جديد واختار قائد الحملة الفرنسية على البلاد اكزافي يهكا بولان يعادت احياء اسم موريتانيا لتسمية هذه البلاد الواقعة بين المغرب والسينغال به. وقد كانت معروفة منقبل باسماء منها (بلاد شنقيط) عند العرب المشارقة. انظر : ar.wikipedia.org.**

٧- Roger Benois , tableau economique , chiffres – de L´Aof , commissariat de la Republique , Paris , 1957 , P.16.

٨-Ibid.

٩-Ibid

١٠ـحكومة فرنسا الحرة : حكومة فرنسية تأسست في لندن ١٨ك٢ ١٩٤٠ وترئسها الجنرال الفرنسي ديغول عام ١٩٤٣ والتي اصبحت تسمى في حزيران ١٩٤٣ بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. انظر : ar.wikipedia.org.

١١-Roger Benois , OP.cit , P. 19.

١٢ ـالسياسة الفرنسية هي محاولة استعادة فرنسا مكانتها كدولة كبرى من خلال إعادة سيطرتها على مستعمراتها التي فقدتها أثناء الحرب العالمية الثانية.

١٣ـجون هاتش،المصدر السابق،ص٤٤.

١٤ـالمصدرنفسه.

١٥- Liddel , Hart basil , Histarede lea seconde guerre – Mondial : Constantin , Paris , Favard , 1986 , P. 723.

١٦ـ هنري غريمال ، حركات التحرر الوطني في آسيا وإفريقيا من ١٩١٩ حتى الوقت الحاضر، تعريب ، د. صباح كعدان ، الطبعة الأولى ، دمشق، ١٩٩٤ ، ص١٣٦.

١٧ـ المصدر نفسه ، ص١٤٢.

١٨ـ المصدر نفسه.

١٩ـ جون هاتش ، المصدر السابق ، ص٤٨.

٢٠ـ موري سكروزيه ، تاريخ الحضارات العام ، العهد المعاصر ، تعريب يوسف اسعد داغر ـ فريز ، باريس، ١٩٨٧ ،ص٧٤٨ ـ ٧٤٩.

٢١ـ المصدر نفسه ، ص٧٤٩.

٢٢ـهنري غريمال ، المصدر السابق ، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

٢٣ـ المصدر نفسه ، ص١٤٣.

٢٤ـ محمد ولد شيخنا ، النهضة السياسية في موريتانيا من خلال تطور العلاقة بين فرنسا ومستعمراتها في افريقيا الغربية. رسالة تخرج ((المتريز)) في التاريخ ، كلية الاداب والعلوم الانسانية ، جامعة انواكشوط ، السنة الدراسية ، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ ، ص٤٦.

٢٥ـ هنري غريمال ، المصدر السابق ، ص١٤٣.

٢٦- Mareiana (cornevin) ; L´ Histoire de L´Afrique noire contemporaine. Op. cit. P. 64.

٢٧- Joseph kizerbo , Histoier de L´Afrique noire d´hier a demain, Haitier , Paris , 1978 P.500.

٢٨-Archives National. Serie E1 ; dossier , N˚187.

٢٩- Jean Louis (Balan), le Developpement de pouvoir en Mauritanie , these de doctoratd´etat en sciences politiques , bordeou I , 1980 , P. 298.

٣٠ـالوحدة السياسية داخل حزب الشعب الموريتاني ، نشر وزارة الاعلام والمواصلات ، طباعة المطبعة الوطنية ، ذو القعدة ١٣٩٥هـ الموافق نوفمبر ١٩٧٥م ، ص٢٦.

٣١ـالجمهورية الاسلامية الموريتانية ، دراسة مسحية شاملة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٨ ،معهد البحوث والدراسات العربية ، ص٥٧.

٣٢- Jean Louis (Balan). Op. Cit. P. 334.

٣٣- philippe (Marchesin) ; l´eveil de la mauritanie a la vie politiqueModerne. Revue mauritanienne de driot et d´ cconomie N ˚2 Mai – juin1987 , faculte des sciences juridiques et sconemiquesuniversite de Nouakchott (centred´etudes et de recherches). P. 4.

٣٤ـالوحدة السياسية داخل حزب الشعب ، المصدر السابق ، ص٣٥.

٣٥ـمحمد ولد شيخنا ، النهضة السياسية في موريتانيا ، المصدر السابق ، ص٥٧.

٣٦- philippe (Marchesin) , Op. Cit. P. 4.

٣٧- Ibid.

٣٨- Ibid.

٣٩-Ibid. P.5.

٤٠- Ibid.

٤١- Gouvernemenet general de l´A.O.F , Rapport politique de mauritanie , 1er trimester , 1947 , P.16.

٤٢- Bolans (Jean Louis) , Le systemepolitiquemauritanien , introduction a la Mauritanie , Paris C.N.R.S. 1979. P. 282.

٤٣- Ibid

٤٤ـالسيد ولد اباه ، موريتانيا الدولة والقوى السياسية ، الثقافة والدولة والمجتمع. مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة الثقافة القومية ، ص٩٤ ـ ٩٥.

٤٥-Gabriel (Feral) , le tambour des sables. Editions France-Empire , 1983 ; P. 101.

٤٦ـ مالك فال ، عضو مؤسس للرابطة النقابية الموريتانية السينغالية سنة ١٩٤٥م ، ورئيس اتحاد العمال الموريتانيين سابقا ، مقابلة معه بتاريخ ٩٦/١١/٢٥ مبانواكشوط.

٤٧-philippe (Marchesin) , Op. cit. P. 4.

٤٨- Gouvernmant General de l´A.O.F. colonievdemauritanie , Rapport politique , 1957. P. 21.

٤٩ـ سيد ابراهيم ولد محمد احمد ، النظام الحزبي والتجربة الدستورية الموريتانية ، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية ، مركز دراسات والبحوث ، العدد السابع ، ١٩٩١م ، ص٣٦.

* تعتبر هذه الدراسة اساس المداخل التي تقدم بها الباحث الى الملتقى الدولي حول التعددية الحزبية والدساتير المغاربية المنظم من طرق جامعة تيزيوزو بالجزائر ٢٦ ـ ٢٧ مارس ١٩٩٠م.

٥٠-Gabriel (feral) , Op. Cit. P. 90.

٥١-Philippe (marchezin) , R.M.D.E. N ْ2 , Op. Cit. P. 5.

٥٢ـ الاستاذ : المختار ولد داداه ، الخطاب البرنامجي ، الذي اوفى به ، يوم ٣٠ اذار ١٩٥٧م ، امام الجمعية الاقليمية الموريتانية ، ص٢.

٥٣-gabriel (feral) , Op. Cit. P. 90.

٥٤ـالغزالي،حرب (اسامة) : الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧م ، ص١١٤.

٥٥ـالمصدر نفسه ، ص١١٦.

٥٦ـالسيد ابراهيم ولد محمد احمد ، المصدر السابق ، ص٣٣.

٥٧- Balans (J.L) le systemepolitiqueMauritanien. Op. Cit. P. 298.

٥٨-Archives nat : onales , serie E3 , dossier N ْ144.

٥٩- Archives nat : onales , serie E1 , dossier N ْ144.

٦٠ـالسيد ولد اباه ، المصدر السابق ، ص٩٥.

٦١ـمحمد ولد شيخنا ، المصدر السابق ، ص٦٢.

٦٢ـالمصدرنفسه،ص٦٣.

٦٣ـالارشيفالوطني،مجلة : باريز موريتان ، السنة الاولى ، عدد١ ـ ١٥ ،تموز،سنة ١٩٤٩م.

٦٤-Francis (dechassey) , Mauritane 1900 – 1975. Op.Cit. P. 383.

٦٥- Balans (jeanloui) , le developpement du pouvoir en Mauritanie. These de doctoratd´etat en sciences politiques , Universite de Bordeaux , 1980 , p. 309.

٦٦- Gouvernmant de l´.A.O.F. Rapport Politque , Mauritanie , IcrTrimestre , 1974 , P. 41.

٦٧ـسيد ابرايهم ولد محمد احمد ، النظام الحزبي والتجربة الدستورية الموريتانية ، المصدر السابق ، ص٣٥.

٦٨- Phlippe (machezin) , Op. Cit. P. 5-6.

٦٩-Balans (jeunloui) , Op. Cit. P. 309.

٧٠ـ مالكفال ، المقابلة السابقة الذكر.

٧١- Jean (Arnaud) , les institutions politiques en Mauritanie , E.N.A. Nouakchott , 1975 , P. 90.